واما لزومه لكثرة القراءة فلا يفيده الافضلية
ايضا لان القراءة ركن زائد كما صرحوا به مع الاختلاف
في اصل ركنيتها بخلاف الركوع والسجود فانهم
اجمعوا على ركنيتهما واما تمامها كما قدمناه مع تخلف
القيام عن القراءة في الفرض فيما زاد على ركعتين
فتخرج هذا القيد بما ذكرناه قوله من ثلاثة اوجه الاول
ان القيام وان كان وسيلة الا ان افضليته طوله
انما كانت بكثرة القراءة فيه وهي وان بلغت حد
القراءة تمنع فرضا بخلاف التسبيحات فانها وان
كثرت لا تزيد على السنة الثاني ان كون القراءة
ركنا زائدا مما لا اثر له في الفضيلة الثالث ان
كون القيام يتخلف عن القراءة في الفرض ليس مما
الكلام فيه اذ موضوع المسئلة في النفل وفيه يخف
القراءة في كله قوله ان هذا اي المذكور في المتن
قوله وهكذا اي مثل ما عن المعراج وانما ذكر هذا
لان صاحب البحر نقل عن المجتبى افضلية الركوع
والسجود عن محمد واقتصر عليه قوله بلسختي الباء
بمعنى في ونسخة مفرد مضاف الى ياء المتكلم والمجتبى
بدل من نسختي قوله وصل الى اخره البحث لصاحب
النهر والذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل
لان افضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة
ولا قراءة له كذا ما نبه في بعض الهوامش قوله
وكذا دخوله الى اخره عبارة النهر وفي البناية معزيا

الى

الى مختصر المحيط ان دخوله بنية الفرض او الاطلاق
ينوب عنهما وانما ينوي بها اذا دخله لغير الصلاة
انتهى وهذا الكلام يحتمل معنيين الاول ان من
دخل المسجد ناويا اداء الفرض ثم خرج من غير
صلاة اصلا يكون اتيانا بالتحية وهو ظاهر اطلاق
العبارة وفيه من البعد ما لا يخفى الثاني ان من
دخله ناويا ذلك وصلاه يكون اتيانا بها اما ان
دخله غير ناو فانه لا يكون اتيانا بها ولو صلى الفرض
فيتوجه عليه ما قلناه فتكون هذه العبارة مقيدة
لقولهم واداء الفرض ينوب عنهما اي ان دخل المسجد
بنية الاداء قوله بلا سنة راجع للمسائل الاربع
وهو ظاهر بالنسبة الى الاولين وكذا في الاخرين
لان اليمين وكذا دخوله بنية فرض ينوب عنهما بلا
نية منها قوله كلمات التسبيح الظاهر ان المراد بها
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
بدليل قوله فيما سيأتي بتسبيحة قوله وفي
الخلاصة الى اخره يمكن ان يكون قولا ثانيا ويمكن
ان يكون جمعا بين القولين قوله والاكفر اي ان
كان مستحقا كما في المنح وان ساقه بقيل لاحيث
قال الكفر لانه استخف واما حولنا عبارته لان
انكار السنن لا يستلزم الكفر كما ننبه عبارته
ويؤيد ما قلناه ايضا ما قدمناه عن الكمال من ان عدم
الاثم لا يلزم السنة والواجب قوله والاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)